

المساوئ الاقتصادية لنظام معدل الفائدة

وأثرها في حصول الأزمات المالية الدورية ومفهوم الربح بوصفه بديلاً إسلامياً

Economic Defects of Interest-based System and their Effect in the Occurrence of Cyclical Financial Crises and the Concept of Profit as an Islamic Alternative

Kelemahan Ekonomi dalam Sistem Berasaskan Faedah dan Kesannya kepada Kitaran Krisis Kewangan dan Konsep Keuntungan Sebagai Alternatif Islam

غردة عبد الواحد* احسن لحسانة**

مستخلص

بوي معيب من الوجهة الاقتصادية البحتة، وقد بلغ من سوءه أن نبه لى من الاقتصاديين الغربيين أنفسهم. فعلى الرغم من أن كبار الاقتصاديين من الغرب أقرّوا أهمية سعر الفائدة في التنمية الاقتصادية ثمّ في الوقت نفسه ابحسن الإدارة يجب أن يكون سعر الفائدة المطبقة في مصارفه يجب أن صفر، وهو التصور الذي دعمته الأزمات الاقتصادية الدورية التي مسّت الدول الرأسمالية. ومن هنا ارتأينا أن نناقش في هذا المقال الأضرار التي يجرها النظام بيان أثره في حصول ، ثم محاولة هذا النظام والنظام القائم على الربح باعتباره البديل الأمثل الذي جاءت به الشريعة لمكا المعاملات القائمة على ا .

* أستاذ محاضر " " بجامعة قلمة، الجزائر، كلية الا التسيير البريد الإلكتروني:

gherdameg@yahoo.fr

** نائب مدير مركز البحوث والنشر (INCEIF)

البريد الإلكتروني: hasan@inceif.org

الكلمات الأساسية: سعر الفائدة، الربا، الاقتصاد الرأسمالي،

Abstract

The usury-based system is defective from a purely economic point of view, and its defectiveness is such that an increasing number of Western economists themselves have pointed out its shortcomings. Although great economists in the West have admitted the importance of interest rate in economic development, they have, at the same time, emphasized that in a well-managed economy the interest rate practised by its banks should be equal to zero, a view that has been supported by the cyclical economic crises that have hit capitalist countries. For this, we set out in this article to discuss the harms caused by the interest-based system on the economic level and to show its role in the occurrence of financial crises. An attempt is also made to show the differences between this system and the profit-based system as being the ideal alternative that has been advocated by the Islamic Shari'ah which forbids all usurious transactions.

Key words: interest rate, usury, capitalist economics, cyclical financial crises, profit, Islamic economics.

Abstrak

Sistem berasaskan riba ada kelemahan dari sudut pandangan ekonomi, dan kelemahannya terserlah bila makin ramai ahli ekonomi Barat sendiri mengakui kekurangannya. Walaupun pakar ekonomi Barat melihat kepentingan kadar faedah dalam pembangunan ekonomi, tetapi mereka pada masa yang sama menekankan ekonomi yang diurus dengan kadar faedah seperti yang diamalkan oleh kebanyakan bank hendaklah sama dengan kadar sifar, satu pandangan yang disokong oleh krisis ekonomi kitaran yang melanda negara-negara kapitalis. Artikel ini membincangkan kemudaratan sistem berasaskan faedah kepada ekonomi dan kesannya sehingga berlaku krisis kewangan. Ia cuba menunjukkan perbezaan antara sistem ribawi dengan sistem berasaskan keuntungan sebagai alternatif yang ideal, yang turut diperjuangkan oleh Syari'at Islam dengan larangan kepada urus niaga ribawi.

Kata kunci: Kadar faedah, riba, ekonomi kapitalis, krisis kewangan kitaran, keuntungan, ekonomi Islam.

مقدمة

يسود العالم المعاصر على اختلاف مذاهبه وأنظمته وعلى اختلاف مراحل تقدمه التمويل بالفائدة، ذلك النظام الذي تقوم فلسفته على ما يعرف بالالتجار في النقود حول فكرة الإقراض والاقتراض على أساس الفائدة الثابتة والمحددة مسبقاً .

الرغم من شيوع هذا النظام على المستوى العالمي

يثير جدلاً ؛
سويغه، وكيفية تحديده وآثاره الا
ة المتعددة التي شهدتها الكثير من
م
والتي لم تنته بانتهاء بل انتقلت إلى القرن
الحادي والعشرين، وذلك بسبب تشابه الظروف التي كانت موجودة سابقاً والتي مازالت
موجودة، وبأتي في طبيعتها الاعتماد على نظام الفائدة الذي يظهر ه في
المدائنة في المصارف

مساوي على الجانب الا
ولكون الأعمال المصرفية والاستثمارات المالية التي تمارسها المصارف
مشوبة بالربا في نظر الفكر الإ
عدم إمكانية الاستغناء ع
رئيسة
ة بما يلزمها من التمويل الذي

النظام المالي الإ
نظام المشاركات القائم على آلية الربح يُ
الأمثل لنظام الفائدة، لما يحمله من
العديد من الإيجابيات على الجانب الا

ا من هذا الطرح جاءت دراستنا هذه لمعالجة الإشكالية التالية:
المساوي الا
ة لنظام معدل الفائدة؟ وكيف يسهم هذا النظام في ظهور الأزمات
إيجابيات نظام التمويل القائم على آلية الربح؟

هذه الدراسة أهميتها من أهمية
في تحقيق مزايا
انطلاقاً مما تحمله من مبادئ وأسس
ة، مما يجعل هذه المؤسسات المالي
وحقيقية في النشاط الا
والمالي على قاعدة الغنم والغرم، والمشاركة في الربح
على معدل الفائدة الثابت

يختلف الجوانب المتعلقة بنظام معدل الفائدة ومساوئه، وكذا البديل الإيجابييات. ومن أجل تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة، فقد قسمنا هذا البحث إلى ثلاثة محاور أساسية:

نظام معدل الفائدة بين نقد الاقتصاديين الغربيين وتحريم التشريع الإسلامي

لقد عرف الفكر العديد من النظريات التي تبرر وجود معدل الفائدة، ولم تحظ نظرية واحدة بالقبول العام، كما أن هذه النظريات متعارضة ومتضاربة . ففي الفكر الرأسمالي نجد في تبرير الفائدة نظريات متعددة من أشهرها النظرية . وعلى الرغم من الشهرة التي اكتسبتها هاتين في

إلا أنهما لم تسلما من أوجه نقد

وفي هذا الصدد نجد العديد من الآراء المنتقدة لنظام معدل الفائدة ككل، سواء من طرف بين غربيين أقرّوا بسلبيات هذا النظام، أو من طرف من وازع ديني ومبررات علمية .

1. الانتقادات الموجهة للنظريتين الكلاسيكية والكيينزية حول نظام معدل الفائدة

أ. النظرية الكلاسيكية:

للقود أثرٌ في الإنتاج، وأن التأثير الوحيد للقود ينصب على المستوى العام للأسعار.

هو ما جعل النظرية الكلاسيكية حول سعر الفائدة تختلف عن النظريات الأخرى .

- عرض النظرية الكلاسيكية حول سعر الفائدة: اعتبر

سعر الفائدة ثمن لامتناع عن الاستهلاك الحالي وأنه ثمن

1

ينظرون إلى سعر الفائدة أنه كأبي سلعة في السوق يحقق التوازن بين عرض
 2. ومعنى ذلك أن الكلاسيكيين ينظرون إلى الفائدة على أنها
 ولا غنى ، فهي الحافز الذي يجعل الفرد يقدم على تكوين المدخرات
 التي هي أساس التمويل. خلال إغراء الأفراد على تأجيل

(التضحية بالاستهلاك الحاضر من أجل استهلاك أكبر في المستقبل)

هذا الإغراء في سعر الفائدة الذي يدفع للمدخر. فبدون سعر الفائدة

جد التراكمات الرأسمالية التي هي ضرورية لنمو الا

فإن الفائدة في النظرية الكلاسيكية هي مكافأة على الا 3.

- الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية في سعر الفائدة: لم سلم هذه النظرية من
 يجاز أهمها فيما يأتي:

- إن الوصول إلى حلّ ممكن ومستقرّ الفائدة في إطار النموذج الكلاسيكي

وفرضياته أمر غير سهل، ذلك أن الواقع يثبت أن الا يتغير بتغير مستوى

الدخل، ولذلك لا يمكن معرفة سعر الفائدة ما لم نعرف مستوى الدخل مقدّم

ولا يمكن معرفة مستوى الدخل ما لم نعرف مسبقاً سعر الفائدة نفسه بسبب أثر

4 . الفائدة في

1 أبدجان الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة ترجمة محمد إبراهيم منصور () : دار المريخ للنشر

(1988) Marshall, Alfred, *Principles of Economics* (8th edition), p 336. 88

2 صوان محمد حسن أساسيات الاقتصاد الإسلامي () : (2004 1) 57.

Keynes, John Maynard, *The General Theory of Employment, Interest and Money*, (USA, Harcourt: Brace and Company, 2002), p. 88.

3 Klise, Emgn S., *Money and Banking* (USA: New York Mc-graw Hill Book Company Ine, 1964) p. 63.

4 دحمان الفتح سعر الفائدة ومحدوديته في علاج الأزمة المالية الراهنة (الجزائر: المركز الجامعي خميس

المؤتمر الدولي الثاني حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية، يومي 5-6 (2009) 6. 6 :

وأهملت

- العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر في سعر الفائدة
 ن قدرة الجهاز المصرفي التوسع في الائتمان أو تقليصه مثلاً
 يكون له تأثير في سعر الفائدة.
 - تنظر النظرية الكلاسيكية للنقود على أنها مجرد وسيط في التبادل، فهي لا
 في الاعتبار وظيفة النقود

١ للأفراد، بديل اكتناز النقود التي تنفق على
 الاستهلاك، وهذا يجعل النظرية الكلاسيكية نظرية غير واقعية وغير قابلة للتطبيق في
 1 .

- إن استخدام سعر الفائدة
 تناع عن الاستهلاك له آثار عكسية تتمثل في تقليل الطلب الاستهلاكي مما
 يقلل من أرباح المشروعات
 2 .

- إن الاتجاه الحديث نحو الا
 متمثلة في التأمينات الاجتماعية والأرباح المحتجزة
 يقلل من دور سعر الفائدة متغيراً
 ظهرت أنواع أخرى من المدخرات لم تتكون
 للاستفادة من أسعار الفائدة وإنما
 فراد بالاتجاهات الجديدة

Keynes, *The General theory of Employment, Interest and Money*, p 91.

1 النظريات والسياسات النقدية والمالية (: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ط1

Keynes, *The General Theory of Employment*, p 91. 528 (1982

2 الجعويبي أحمد حافظ التحليل الاقتصادي الكلي (: مكتبة عين شمس .) 122 .

Keynes, *The General theory of Employment*, p 92.

(أمينات الاجتماعية والأرباح المحتجزة) ، إلخ.

- ما اعترض به نبيير سكتوفسكي من أن ارتفاع سعر الفائدة ليس له تأثير كبير على اتخاذ قرارات الا
ولا من جهة المشروع، فبالنسبة للفرد
فإن المدخر الصغير عندما يتخذ قرار الا
وإنما ينظر للغرض الذي يريد الا
من أجله، أما المدخر الكبير فهو لا يغير من
سلوكه الاستهلاكي للتغيرات التي تحدث في سعر الفائدة، وأما بالنسبة للمشروعات
فإن حجم مدخراتها يتوقف على الأرباح المتحققة من نشاطها الإنتاجي
الموزع من هذه الأرباح¹.

ب. النظرية الكينزية

لم يقيم سعر الفائدة بالدور الذي أوكلته إليه النظرية الكلاسيكية والمتمثل في حماية
من الانكماش والاستمرار فيه بإعادته إلى مستوى الاستخدام التام، فالمفترض
مة سعر الفائدة إلى

الغربي في انكماش وركود بداية من سنة 1929 ولم تحرك
موائمة سعر الفائدة .

وهذه الموائمة كانت تمثل حصن الدفاع المتقدم الأول للنظرية الكلاسيكية
نم ا بفعل ضربات الكساد الكبير من

عرض النظرية الكينزية حول سعر الفائدة: اعترض

القائلة بأن سعر الفائدة هو مكافأة الادخار، وبرر الفائدة بأنها ثمن عدم الاكتناز أو ثمن
() .

¹ محمد صلاح مشكلة الاستثمار في البنوك الإسلامية وكيف عالجه الإسلام :

() دفع سعر الفائدة إلى مستويات مرتفعة

بدوره إلى زيادة مستوى الادخار. أما سعر الفائدة فإنه يؤثر في ليس في
¹، فقد يحتفظ الأفراد بمدخراتهم في شكل سائل، ولكن مستوى سعر
 الفائدة قد يؤثر في الاحتفاظ
 بالنقود التي في حوزتهم. فإنه ليس بالفائدة وحدها يحمل الناس عن التخلي
 بل إن وجود فرص استثمار ملائمة تقوم على مشاركة
 مجزية هو ما يدفع بقوة إلى تفضيل الاستثمار
 . كينز أن سعر الفائدة ظاهرة نقدية تحدد بعض النقود والطلب
 الادخار والاستثمار عند مستوى التوظيف الكامل
 . دالة في الدخل ون تأثير سعر الفائدة على
 تأثير محدود على عكس النظرية الكلاسيكية التي تعتبر المواءمة التي به
 الفائدة بين الادخار والاستثمار أنها مواءمة تامة تحول دون استمرار أوضاع التضخم أو
 الانكماش بعيدا عن مستوى الاستخدام التام.²

الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية في سعر الفائدة: تعرضت هذه النظرية
 انتقادات يمكن إيجاز أهمها فيما يأتي:

- قطاع النقدي والقطاع الحقيقي في
 لأنه ينافي الواقع. ا وغير قابلين للانفصال، ذلك

1 "عائد المعاملات الا...ة في الفكر الا...ة"، المجلة
 العلمية () : (1 1984 13.

2 تاريخ الفكر الاقتصادي (: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997) 146.
 Keynes, *The General theory of Employment*, p 91.

- أ نقديّة في أ
- فالقول بأن العوامل النقديّة مميّزة عن العوامل الحقيقيّة هو تغاض عن الحقائق¹.
- عندما انتقد كينز النظرية التقليديّة لسعر الفائدة التي تقوم على تحديد هذ الأخير عند تقاطع منحنى الادخار مع منحنى الاستثمار،
- يتغير مع تغير الدخل، وعليه لا يمكننا معرفة سعر الفائدة ما لم نعرف مسبقاً ولن يتسنى لنا معرفة مستوى الدخل بدون معرفة سعر الفائدة - حلقة مفرغة-.
- إلى أن هذا النقد ينطبق لحد ما على النظرية الكينزيّة في صورتها المبسطة، فهذه النظرية لا تستطيع أن تحدد سعر الفائدة إلا بتقاطع عرضي. وكما نعلم فإن منحنى التفضيل النقدي سوف يتغير مع تغيرات مستوى الدخل. وعلى هذا فلا يتحدد سعر الفائدة ما لم نعرف مستوى الدخل، فمن الخطأ قبول افتراض ثبات الدخل عند تحديد سعر الفائدة².
- أهمل كينز العوامل الحقيقيّة في تحديد سعر الفائدة، فقد اعتبر كينز أن الفائدة هي ظاهرة نقديّة بحتة
- الزمني ليس لها أي أثر في سعر الفائدة، مثلما أخطأ الكلاس باعتماد أن الفائدة ظاهرة حقيقيّة بحتة وأهملوا العوامل النقديّة.
- أهمل كينز عامل الادخار عندما اعتبر أن الفائدة هي مكافأة
- ف Jacob Viner
- عنصر الادخار لا يمكن إهماله في أي نظرية للفائدة.

1 نظرية الاقتصاد الكلي () : (1994) 573.

Modigliani, Franco, "Liquidity Preference and the Theory of Interest and Money", *Econometrica*, 1944, vol. 12, p. 43-45.

2 "أثر تغير سعر الفائدة على () اه دولة في العلوم الا

ة وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، 81.

2. عرض بعض آراء الاقتصاديين الغربيين المنتقدة لنظام سعر الفائدة

عدة مفكرين غربيين بالمساوى الناتجة عن نظام معدل الفائدة

هذه الآراء:

- أرسطو من الأوائل الذين أوضحوا أن الفائدة عائد غير مشروع مصطنع، ففي القرن الرابع قبل الميلاد ميّز أرسطو في أنواع من الما :
- من حاجات المعيشة بحاجة أخرى، والمعاملات الصناعية وهي التجارة: استبدال النقد بحاجة من حاجات المعيشة وأخيراً اتخاذ النقد سلعة تباع وتشتري، وهو خروج بالنقد عن وظيفته للقيم، ومن هنا ينشأ الربا، وهو ربح مصطنع لا يدخل في باب التجارة المشروع¹.
- يرى آدم سميث بأنه كلما اتجه معدل الفائدة إلى الانخفاض تعاضم الأمل بأن يجد مجالاً في التوظيفات الجديدة².
- ما قاله الاقتصادي الألماني سلفيو جسل في كتابه " أن نمو رأس المال الحقيقي يعوقه سعر الفائدة، وإذا أزيل هذا الحاجز فالنمو في رأس المال سيكون في العصر الحديث سريعاً مما يجعل من العدل القضاء على سعر الفائدة حتى يصبح صفراً³، ولكن في مدة قصيرة

¹ الهيثي (2006) 44 . أساليب الاستثمار الإسلامي وأثرها على الأسواق المالية () :

² النموذج التنموي البديل 347 .

³ محمد (1996) 1 56 . المصرفية الإسلامية، الأساس الفكري () :

- مدير بنك الرايخ الألماني 1953 -
غير متناهية يتضح أن جميع المال في الأرض صائر إلى قليل جدّ
ذلك أن الدائن المرابي يربح دائماً في كلّ
ثمّ في النهاية لا - أن يصير
إلى الذي يربح دائماً¹.
- "سيخطئ الغرب
العواقب الوخيمة، فنظام الفائدة لا أخلاقي ويتسبب في
2"
- (1981)
وتخصيصه في ال الرأسمالي إلى حدّ خطير بين قطاعات الاقتصاد بسبب سعر
الفائدة، واستتجوا أن سعر الفائدة أداة رديئة ومضللة في تخصيص الموارد،
يرى على أساس جدارتها الائتمانية أنّ
كبر بفائدة أقلّ منها في المشروعات المتوسطة والصغيرة التي يمكن أن
وكفاءة أكبر³.
- كينز إلى خفض سعر الفائدة إلى أدنى مستوى حتى يصل إلى الصفر
وبالتالي يرتفع حجم الاستثمار ويتحقق التشغيل الكامل. ذلك أن الفائدة هي
نوع من الاحتكار الذي يمارسه أصحاب رؤوس الأموال مما يؤدي إلى ن
مصطنعة في الأصول وانخفاض مستوى التشغيل⁴.

Gessell, Silvio, *The Natural Economic Order*, p 186.

¹ صالح المنهج الترموي البديل في الاقتصاد الإسلامي () : 1
(2006) 347.

² 347.

³ العجلوني محمد محمود، البنوك الإسلامية (عمّان: بير 1 2008) 51.

⁴ الهيثي، أساليب الاستثمار الإسلامي وأثرها على الأسواق المالية 44.

شروط أو اتفاق ملزم للمدين بأن يدفع للدائن أي قدر من المال زيادة عن مقدار الدين لأن هذه الفلسفة في عمل المصارف الربوية تتطابق مع تعريف الربا القائل بأن الرب قدر الزائد المشرو¹ ير الأجل¹.

والعمل المصرفي من هذه الناحية يدخل في هذا لباب من شقيه، فالمصرف يقترض أو يتلقى ودائع حيث يدفع نظير ذلك فائدة تختلف بحسب نوع القرض أو الوديعة، كما يتلقى المصرف بصفته دائئاً² تد نظير اقتراضه لرأس ماله وقسماً كبيراً² العمل المصرفي متمازجا مع الربا في الديون.

الآثار الاقتصادية السلبية لنظام معدل الفائدة وعلاقتها بالأزمات الاقتصادية

تعالى: ﴿يَمَحُؤُ اللهَ الرِّبَاؤُ وَيُرِي الصَّدَقَتِ﴾ () :

(276) كثيرة، ولعل

الذي تعيشه المجتمعات التي اعتمدت على نظام الفائدة أكبر دليل على ذلك. فبالإضافة إلى المضارّ والمآسي والويلات التي تعيشها هذه المجتمعات من الناحية حاوية هناك مأس³ نقر بهذه الحقيقة إيمائاً

مخالفة الحقّ وفي هذا يقول الإمام الرازي: "

زيادة في الحال إلا أنه نقصان في الحقيقة"³ فإن العديد من الاقتصاديين غير

¹ العجلوني المصارف الإسلامية 41.

² حمود سامي حسن محمد تطوير الأعمال المصرفية (: مكتبة دار التراث، ط3 1991) 259.

³ أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي التفسير الكبير (بيروت):

ون بهذه الحقيقة ويرون بأنّ نظام سعر الفائدة هو من أهمّ الاستقرار في الاقتصاديات الرأسمالية.

1. الآثار الاقتصادية السلبية لنظام معدل الفائدة:

يجاز المساوئ الا م الفائدة فيما يأتي:

أ. إعادة توزيع الدخل والثروة توزيعاً غير عادل

إن الفائدة المسبقة والثابتة ستؤدي بالتأكيد إلى تدفق الأموال والثروات من (الذين قد يتعرضون للخسارة خاصة في ظل الأزمات التي تشهد انهيار
) إلى دائنيهم الذين أمدوا . وهذه الثروة الإضافية التي تدفقت إلى الدائنين أو شكل فائدة لم تتولد من أي

الخسارة التي أصابت المستثمر (صاحب المشروع الاستثماري) لا تعني أن في تكوين ثروة إضافية لصالح ذلك المستثمر.

عملية إعادة توزيع الثروة لصالح أصحاب رؤوس الأموال النقدية أمراً غير ظالماً لم الملازم لنظام الفائدة المسبق ا وظلم .

ه وأن يترتب عليها إضعاف طبقة المستثمرين والمنظمين، وتقوية طبقة المقرضين والممولين، وأصحاب رؤوس الأموال، تلك الطبقة الطفيلية التي لا تفكر في مشاركة رأس المال والعمل¹.

¹ نبي هاني حوافز الاستثمار في النظام الاقتصادي الإسلامي (عمّان: 2003)

ب. سعر الفائدة يضعف المبادرة الفردية التي هي أساس الازدهار الاقتصادي

الربا يعطل الطاقات البشرية المنتجة، ويرغب في الكسل وإهمال العمل
 ثم إماتة روح المبادرة الفردية لأن الفرد الذي يوكل أمر ماله إلى المصرف
 مقابل فائدة مضمونة من دون أن يكون له رأي في طريقة استثماره يصاب عقله
 بالاسترخاء . ويقول الرازي في هذا الشأن:
 " م الله الربا من حيث إنه يمنع الناس عن الاشتغال بالمكاسب، وذلك لأن صاحب
 ن تحصيل الدرهم الزائد نقداً

ة، وذلك يفضي إلى انقطاع منافع الخلق، ومن المعلوم أن مصالح العالم لا تنتظم
 والحرف والعمارات"¹. بيان هذه النقطة أذ
 وتزداد الكفاءات، وأنه بغياب المبادرة الفردية ينكمش الاقتصاد
 وتحصل بالتالي الأزمات الاقتصادية².

ج. أثر سعر الفائدة على الاستثمار والادخار

ة إلى تحقيق التعادل الدائم بين الادخار والاستثمار

الجديدة، وهو بلغة الا يؤدي إلى انخفاض الكفاية الحدية المتوقعة للاستثمارات
 (معدل العائد).

المال مع سعر الفائدة، فإن اتجاه معدل الكفاية الحدية سوف يؤول إلى الانخفاض، وهذا
 بدوره يؤدي مع مرور الزمن إلى حصول

1 الربا وأثره على المجتمع الإنساني (: دار النفائس، ط3 2003) 121.

2 حسن محمد الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي (بيروت: دار النفائس، ط1 2006) 56.

جهة أخرى يدفع التعامل الربوي الناس إلى التقتير وإمساك المنتجات التي يعرضها المجتمع في الأسواق مما يعرض الالة بين الأغنياء¹.

د. نظام الفائدة يوجه الاقتصاد وجهة منحرفة ويشجع على المغامرة والإسراف

وجهة منحرفة، فالمرابي يدفع لمن يعطيه ربحاً أكثر، لا يوظف المال الذي اقترضه إلا في مجالات تعود عليه بربح أكثر مما فرضه عليه المرابي، إذن القضية تكالب على تحصيل المال، وفي سبيل ذلك تتجاوز المشروعات النافعة التي تعود بالخير على المجتمع، ويوظف المال في المشروعات الأكثر

- - أنه يشجع الناس على المغامرة والإسراف، فالحصول على المال بالربا سهل ميسور ما دام المرابي يضمن عودة المال إليه. ولذا فإن الذين ليس لهم تجربة، خبرة يغريهم الطمع، فيأخذون القروض بالربا، ثم يدخلون في أعمال ومشروعات قد يكون محكوماً عليها بالفشل، أو يدخلون في أعمال هي أقرب إلى المقامرة منها إلى الأعمال الصالحة . ومتى كثر هذا النوع من الأعمال فإنه يضرب المرح ، والمرابي لا يمتنع شغل باله الطريقة التي يوظف بها عودة المال برباه.

السفيه من التصرف في ماله حفاظاً على ثروة الأمة من الضياع تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾ (5 :) : () السفيه مالاً للأمة بها قوام أمرهم، فالربا يسهل وضع الكثير من مال الأمة بين أيدي المغامرين والجهلاء الذي قد يبددون هذه الأموال. ويزداد الأمر سوءاً عندما يستولي

¹ السهباني "مجلة الشريعة (جامعة اليرموك

"الاستثمار الخاص ومحدداته

المرابي على بيوتهم

بالربا تشجع على الإسراف ق المال فيما لا يفيد ولا يغني.

هـ. أثر سعر الفائدة على المالية العامة

من سمات الموازنات العامة في الدول النامية -
أنها تقوم على أهرامات هائلة من الديون، يعتمد بعضها على بعض. المصدر الرئيس
العجز في الموازنة العامة لهذه الدول هو الاقتراض الخارجي بفائدة، وهذا
يحد ذاته له آثار في . منها انخفاض سعر قيمة العملة للدولة
المقترضة بسبب عدم الثقة في أداء المالية العامة
غير المشروط لشروط وإملاءات الدول اة التي تخدم مصالحهم، وهذا
يمكن إدراكه باستقراء كثير من الحالات الواقعية التي يفرضها صندوق النقد الدولي على
بلدان الدول النامية المدينة لصالح الدول الدائنة¹.

2. دور نظام معدل الفائدة في ظهور الأزمات الاقتصادية الدورية

من خلال ما تناولناه في نقد النظريتين الكلاسيكية والكنزية، وما عرضناه من آراء
بين الغريبيين حول نظام معدل الفائدة، نخلص إلى أن هذا النظام له
المساوي التي يمكن استخلاصها من تلك الانتقادات مساوي

أ. علاقة نظام معدل الفائدة بالأزمات الاقتصادية الدورية

يؤدي التعامل بنظام الفائدة إلى ظهور ظاهرة التضخم التي تُعتبر من أهم
ظهور الأزمات الاقتصادية الدورية، فالمرابي بما يفرضه من فائدة مرتفعة يجبر أصحاب

¹ نصار، أحمد، " : www.kantakji.com/fiqh/Files/Riba/riba.doc

ها بسبب ارتفاع

يأتي¹:

- ن أصحاب المصانع يعملون دائماً
تھ
- أقساط القروض وفوائدها، ويقللوا من إنتاج السلع بمجرد
الإحساس بانخفاض قيمتها في السوق، وإلا كانوا معرضين للإفلاس.
- - ما يدفعونه في الفوائد إلى أسعار السلع، وكلما تزايدت
قيمة الفائدة ارتفعت الأثمان.
- ن الفائدة تُسهم مباشرة في حدوث مشكلة التضخم بما تضيفه لرأس المال من
ت الفائدة فإن

100 120 30 .

بمرور الزمن انخفضت قيمته، وكلما أوغل في القدم ارتفعت قيمته بإزاء الحاضر

إن ارتفاع الأ

في

ما يؤدي إلى ظهور مشكلة

نكماش ن من توابع تكلفة الفائدة أن الج

بھ

يدخل حالة انكماش

إذ من المتوقع أن يتقلص الطلب على السلع بسبب غلاء

ها الناتج عن الفائدة الربوية، فتتكسد البضائع التي لا تجد من يشتريها، مما يؤدي

إلى انخفاض ومن ثم الاستغناء عن كثير من العمال.

حتى لو قرر المشروع السيطرة على تكلفة الإنتاج التي ارتفعت بسبب إضافة الفائدة

¹ محمد، "آليات التمويل في المصارف الإسلامية بين الضوابط الشرعية والمخاطر العملية" () :

المؤتمر العلمي الثالث: التطورات المصرفية والائتمانية المعاصرة في مصر والعالم العربي

: إما تخفيض أجور العمال ، الاستغناء عن

. والأمران أحلاهما مرّ، فالاستغناء عن بعض العمال يزيد من البطالة تخفيض أجورهم يؤدي إلى القوة الشرائية في المجتمع ، وفي الحالتين حجم البضائع المكسّسة، فتنشأ أزمة من نوع كماش. وهكذا تكون الفائدة الربوية من الأسباب الرئيسة الدورية التي صارت من لوازم النشاط الا الرأسمالي¹.

ب. عدم فاعلية سعر الفائدة في علاج الاختلالات الهيكلية وتصحيحها

تعرف الائتمان والائتمان التي تتخذها مجموعة التي بتعبير . والتأثير في مجموعة التي تتأثير في . بغرض التأثير والرقابة الائتمان بما مجموعة أهداف² . وتهدف إلى : تجنب التغيرات

للأسعار.

- في في مختلف في محقق زيادة في

1 .36

2 ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية (الجزائر): (2004

- في () التي هذا
- في في 1 .
- الفائدة في عبر رق من أهمها سياسة
الخصم والتي يقصد بها "الفائدة التي يَح بِه
والتي تقوم بخصمها
لأغراض الائتمان
2» .
- في القروض من أجل معالجة ظاهرة
لانكماش، نَه إلى تخفيض للتأثير في الائتمان
لعملائها، الائتمان بهدف محاربة
نَه إلى . ثم هذه إلى التأثير
في .
- فعالية آلية الفائدة في علاج الاختلالات الهيكلية كان
محدوداً . ففي حالة التضخم فبالرغم من رفع معدل الفائدة لن تكف المصارف على
لأن العائد من الائتمان في صورة استثمارات مربحة
يكون أكبر نسبياً من سعر الفائدة يجعل سعر الفائدة غير كاف
من التوسع في الائتمان . أما في حالة
الانكماش فتتحفظ المصارف بشدة في التمويل بالقروض لارتفاع مخاطر
السداد في مثل هذه الأحوال، مما يجعلها تعمل في خط معاكس لأهداف السياسة
النقدية التي ترمي إلى التوسع في الائتمان لا تقييده .

1 ، النقود والمصارف () : وائل (2005) 183 .

2 اقتصاديات النقود والمصارف () : (1999) 397 .

الربح بوصفه بديلاً متكاملًا لنظام معدل الفائدة

م الله سبحانه وتعالى على عباده أن هداهم إلى الإلهام ما يصلح حياتهم ومعاشهم من المعاملات، ووقفهم إلى الأخذ بها، بالوجه المشروع على التمام والكمال، كيف لا وهي من لدن حكيم خبير. لا يعني غلاق الباب أمام الاقتراض أو إيجاد

بمعدل فائدة مساوٍ

ة إلى مؤسسات خيرية، وحولنا الموارد الاية إلى موارد حرة توزع مجازاً خلاف في الحاجة إلى ثمن سوقي فعلي لتعبئة المدخرات الفائضة لدى المدخرين وتخصيصها بين مستحقيها¹.

المصرفي الوضعي قد اعتمد بشكل كلي على نظام الفائدة، في جميع الأموال والمدخرات أو توظيفها واستثمارها. -

- محرمٌ - أنه ينطوي على عدة مساوئ

يطرح البديل الشرعي لهذا النظام الذي يجنب المسلم الوقوع في الحرام ويجو مساوئ نظام الفائدة، وذلك من خلال مجموعة من المؤسسات المالية والاية التي اعتمدت على آلية الربح في جميع الودائع الاستثمارية، والدفع بها في قنوات التمويل تباع أساليب التمويل الإواستصناع وبيع... إلخ.

1. مفهوم الربح : لغويًا - اقتصاديًا محاسبيًا في الفقه الإسلاميّ

الربح في اللغة: هو الفضل والزيادة، وهو النماء في التجرة. اختار مجمع اللغة العربية أن يعرف الربح بالمكسب وهذا أعمّ الربح قد يأتي بالتجارة

¹ حمدي، بن صالح الفائدة بين الشريعة الإسلامية والاقتصاد الوضعي :

أو الزراعة إلى آخر فروع النشاط الإنساني في مجال الأعمال¹.

ب . الربح عند الاقتصاديين: الربح هو عائد التنظيم من ناتج المشروع التجاري أو الزراعي، وهو ذلك التنظيم الذي قام به الإنسان في مال نفسه، أو في مال غيره، وبالتالي قد يكون الربح من ماله، أو من مال غيره.

ج . الربح بمعناه المحاسبي: عبارة عن المبلغ المتبقي للمنشأة، بعد دفع عوائد عناصر الإنتاج التي تشترك في العملية الإنتاجية، والتي تلتزم المنشأة بالوفاء بها الأخرى من ضرائب وباقي المصروفات المالية التي تحدث .

د . الربح في الفقه الإسلامي: عرف مجمع الفقه الإ "الزائد على رأس المال وليس الإيراد أو الغلة. ويعرف مقدار الربح إما بالتنضيف أو التقويم للمشروع بنقد، وما زاد على رأس المال عند التنضيف، أو التقويم فهو الربح"².

وتجدر الإشارة إلى أن الربح ليس حلالاً ناجماً يخضع للضوابط الشرعية حتى يكون كسباً . وبالتالي فإن هذه الزيادة الناتجة يجب أن لا تكون ناتجة عن أي نشاط محرم ، كالاتجار في الخمر ... إلخ. ربح يجب أن لا يتحقق من

خلال الغش الخداع بحس الميزان المغالاة. وبذلك لا بد أن تخلو مدخلات النشاط الا ومخرجات

¹ ، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية دراسة مقارنة) : (2007 1) 10.

² يعرف التنضيف على أنه تحويل عروض التجارة والأعيان والمنافع وما في حكم ذلك إلى نقد. : مجمع الفقه 30 (4/30) مجلة المجمع 4 3 1809.

2. العلة في تحريم الفائدة وإباحة الربح

من الربا والربح يجمعهما قاسم مشترك واحد¹
منهما زيادة على رأس المال ينالها أحد المتعاقدين يدفعنا إلى البحث
عن سبب تحريم الفائدة وإباحة :

أ. الربح المشروع ممزوج بالعمل

إن الزيادة في الربح مرتبطة بالتصرف الذي يتحول به المال من حال إلى حال،
وأما الزيادة في الربا فهي حاصلة نتيجة زيادة المال نفسه، ففي التجارة مثلاً
البائع ينال الأجرة التي تتم فيها له في جلب السلعة
وتهيئتها للمشتري بجهده وبشرائها من غيره وإنفاقه عليها من ماله، كما يحق
للمشتري أن يستمتع بالسلعة التي يشتريها من البائع، وبهذا توفر التجارة تبادل
1

فإن المشارك فيها يبذل جهده ووقته مقابل الأجرة التي
ذلك، والذي غالباً ما في إدرار الربح له. أما في عقد الربا فإن الدائن
يستحق الزيادة دون أدنى جهد يبذله بل هي تأتيه بمجرد دفع
المال زائداً عن حاجته، مما يجعله مغتصباً لكسب غيره.

ب. الربح المشروع مرتبط بمخاطرة

النظام الربوي، ففي مجال استعمال النقود
مخاطر الهلاك والتلف والخسارة كان ما يطرأ

¹ الهيثمي ، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق () :

وزيادة ربحاً

(مع شرط أن يكون موضوع التجارة مباحاً) .

لمثل هذه المخاطر إلا عن طريق المشارك

أ في الذمة

أ عن مخاطر الهلاك والتلف كانت الزيادة فيه بغير عوض .

ضح لنا أن عدم التماثل بين الزيادة الناتجة عن الربا، والزيادة الناتجة عن

مثل جوهره

في تقديم القروض الممو

، الذي يقوم في جوهره على عدم استحقاق رأس المال للربح إلا إذا ساهم في

والعمل في عملية الإنتاج¹ .

ج. الزيادة الناتجة عن الربح هي زيادة في معاوضة صحيحة

إن الزيادة في البيع والتجارة هي زيادة في معاوضة صحيحة بين شيئين مختلفي

الأغراض والمنافع، فثمة اختلاف في طبيعة بدلي المعاوضة بتجهيزات، مما

يجعل المعاوضة مثمرة ونافعة، وتكون الزيادة في مقابل منفعة زائدة مقصودة ومطلوبة في

. في الزيادة الناتجة عن معدل الفائدة المحرم فالبيديان من جنس واحد،

بمثلا وبالتالي فهي زيادة بغير عوض يقابلها.

3. الآثار الإيجابية والأهمية الاقتصادية لإلغاء الفائدة المسبقة والثابتة

وتعويضها بآلية الربح

للفائدة المسبقة والثابتة،

هو الاستناد إلى آلية الربح الناتج

والمضاربة بصفة خاصة، حيث يصبح العائد على رأس المال النقدي الذي تم تمويل المشاريع الاستثمارية به ورده متوقفين كلياً على إنتاجية المشروع الاستثماري
بجائبات نذكر منها:

- إن توقف ربح المصرف على نجاح المشروع في حالة التمويل بصيغ المشاركات، تدعوه والدقيق عن أفضل مجالات الاستثمار، وتسخير كل إمكاناته وخبراته الفنية في الدراسة والتقويم لاحتمالات نجاح المشروع، وبذلك تعين العملاء على عدم الدخول في مشروعات تَه . كما يجتهد المصرف في متابعة ورصد كل ما يتعلق بمؤشرات النجاح والفشل فيعمل على دعم الأول ويجتهد في تذليل الصعوبات التي تعترض سبيل المشروع. وبذلك يطمئن المصرف إلى سير العمل وإلى أن العميل يولي مشروعه العناية الكافية، ويحترم التمه الذي يجده من البنك¹. كما يضمن استغلال التمويل وتوجيه الجهد في المشروع ، ولا يترك مجالاً لتوجيهه في غير ما طلب له وذلك لأن استرداد رأس المال وتحقيق الربح يرتبط بنجاح المشروع المسمى، فيضمن بذلك الآثار الجانبية الضارة التي تنجم عن تحويل التمويل من مشروع حيوي و إلى مشاريع أخرى قد لا تكون ذات أسبقية عند الدولة، وكل هذا سينعكس في النهاية على التنمية الاقتصادية
نجاح التنمية الاقتصادية مرهون بنجاح المشاريع الاستثمارية.
- يتيح أسلوب المضاربة إمكانية تعامل المصرف الإسلامي مع صغ وصغار التجار وحديثي التخرج من الجامعات، فحسب فلسفة عمل هذه الصيغة كل شخص يحصل على ثقة المصرف ويحمل مشروعاً على التمويل، مما يساعد تَه التي تقف

¹ أحمد علي مستقبل المصارف الإسلامية والمستجدات (بيروت: اتحاد المصارف الإ 1989)

عكس المصارف التقليدية التي تركز غالباً
 يستطيعون تقديم الضمانات ويحرم صغار رجال الأعمال والحرفيين من خدمات البنوك
 التقليدية في مجال التمويل، وهذا بدوره يؤثر على
 - في ظلّ ي تتعامل به المصارف الإسلامية تزداد المشروعات نظراً
 لتيقنهم أن المصارف ستشاركهم السراء
 والضراء، ولن تحسب عليهم فوائد مركبة في حالة تأجيل الدفع كما هو الحال في
 المصارف الربوية، فحسب شروط صحة هذه الصيغة ()

صرف وحده

بأ لدخول الأفراد في استثمار
 لصيغة المضاربة إذ ن الخسارة التي يتعرض لها المستثمر (صاحب المشروع الاستثماري)
 الذي يعمل برأس مال مشترك ، تتمثل في أنه سيجد نفسه في النهاية بلا أجر على
 مجهوداته التنظيمية دون أن تتعرض أمواله الخاصة لأي سلخ - إلا في حالة التقصير -
 كما هو في التمويل الذي يتم على أساس الفائدة المسبقة والثابتة، الأمر الذي يترتب
 عليه في النهاية عدم خروج المستثمر الذي آل مشروعه الاستثماري إلى الخسارة من
 النشاط الإنتاجي، بل ربما يكون ذلك حافزاً على ارتياد مجالات إنتاجية جديدة¹.

- مشاركة المؤسسة الممولة للمشروع الاستثماري بخبرتها
 رعاية وحماية للمستثمر (ب المشروع الاستثماري) من مخاطر كان من الممكن
 لأن في هذه المشاركة ضماناً لنجاح
 المشروعات الاستثمارية التي مولتها تلك المؤسسة، كما أن فيها مزاجحة بين الخبرة

بج

المؤسسة الممولة بخبرتها وإدارتها

¹ هاني حوافر الاستثمار في الإسلامي .447

لأي تبديد يمكن أن يحدث نتيجة لعدم توفر الخبرة الكافية لمستثمر لا تتوفر فيه والخبرة العملية التي تحميه أثناء ممارسته لعمله.

- إن غلق باب التوظيف على أساس الربا وفتح الباب أمام التوظيف الذي يستند إلى آلية الربح، سيؤدي إلى إقبال المسلمين على استثمار أموالهم بدلاً

. عن أنه يجد من تسرب أموال المسلمين إلى المصارف الربوية

الأجنبية التي تصل إليها من المصارف المحلية، طبقاً للأوضاع الحالية التي تعتمد فيها المصارف على الفرق بين سعر الفائدة الدائنة وتحمم مجتمعاتنا منها في تدعيم طاقات الإنتاج.

- مال في النهوض بالا

في العملية الإنتاجية، سواء كان ذلك بغرض تمويل مشروع عقاري تجاريّ (أو استير

نشأ المزارع وتنمية القطاع الإنتاجي الحيواني...). وجميع هذه الأغراض إنتاجية تسهم في زيادة الاستثمار الكلي في المجتمع، وبالتالي تزيد معدلات التنمية في صر في

بتركيزه على المشكلات الاقتصادية التي لها صلة بالقضايا الاجتماعية،

1

أن لنظام معدل الفائدة عدة مساوي من أهمها أن هذا النظام

متحيز في توزيع الم

أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة، ومن ثم يسيء بصفة مستمرة إلى توزيع الدخل

أن لهذا النظام أثر سلبي على معدل التضخم، فالفائدة في حد

في شكل أسعار أعلى، مما سيؤدي إلى انكماش ومن ثم ظهور البطالة.

، والمتمثل في آلية الربح التي

تستند إلى قاعدة الغنم بالغرم البديل الأمثل لتجاوز مساوئ نظام

معدل الفائدة، ووظيفة هذه الآلية في الحصول على النفع أو

() في

ستعداد لتحمل الخسارة، وهذه القاعدة تمثل أساساً ؛ ؛

لكل المعاملات التي تقوم على المشاركات والمعاوضات، حيث يكون لكل طرف فيها

ثلاثة أنواع

: التزام بمال أو التزام بضمان، وهذه هي الـ الثلاثة التي تسبب

الحق في الحصول على الربح أو الغنم. ومن ثم فإن لهذه القاعدة أهمية كبيرة في

التي وفرت الحلول المناسبة أمام الغزو الحاصل من قبل أساليب

التمويل التي تعتمد على نظام معدل الفائدة، فالتمويل الإ

والعوائد بين فقاء النشاط الا . فمن شأن هذه الأدوات أن

تجعل الأموال تتجه نحو الاستثمارات الأعلى ربحية

ائتمانية كما في المصارف التقليدية، كما أن من شأن هذه الأدوات أن تشجع النمو

لأنها سترفع من مستوى الاستثمار الحقيقي في الا .

خير

ة غير محدودة، ويمكن أن تنطلق انطلاقات كبيرة. وفي حالة نجاحها، وهو أمر

مؤكد في حالة وجود إدارات مميزة،

جميعه،

في العالم، فهو في الواقع وسيلة تنمية فعالة ومرحبة أيضاً
المرايين وما ينجر عنه من مساوئ اجتماعية و .

References:

المراجع:

- Abd al-Ūl, Ridwan Muhammad, "ŌliyyĒt al-TamwĒl fĒ al-MaĀrif al-IslĒmiyyah bayna al-DĒwabit al-SharĒiyyah wa al-MakhĒĒir al-Āmaliyyah," al-Mu'tamar al-ĀlmĒ li-JĒmiĒat Hulwan: al-TaĀwūrĒt al-MaĀrifiyyah wa al-I'timĒniyyah al-MuĒĒĒirah fĒ MiĀr wa al-Ālam al-ĀrabĒ (Cairo: 12-13 May 2004).
- Abd Allah, Ahmed Ali, Mustaqbal al-MaĀrif al-IslĒmiyyah wa al-MustajiddĒt (Beirut: IttiĒĒd al-MaĀrif al-IslĒmiyyah, 1989).
- Adel, Abd al-Fudayl, al-RibĒ wa al-KhasĒrah fĒ MuĒĒmalat al-MaĀrif al-IslĒmiyyah: DirĒsah MuĒĒranah (Alexandria: DĒr al-Fikr al-JĒmiĒ, 1st edition, 2007).
- Al-Ajlouni, Muhammad Mahmoud, al-BunĒk al-IslĒmiyyah (Amman: DĒr al-Masirah, 1st edition, 2008).
- Ali, Abd al-MunĒim al-Sayyid, Iqtisadiyyat al-Nuqud wa al-Masarif (Amman: al-Akadimiyyah li al-Nshr, 1999).
- al-Ashqar, Omar Sulayman, al-RibĒ wa Atharuhu ĒalĒ al-MujtmaĒ al-InsĒnĒ (Amman: Dar al-Nafaes, 3d edition, 2003).
- Bani Hani, Hussain, xawĒfiz al-IstithmĒr fĒ al-NiĒĒm al-IqtiĒĒdĒ al-IslĒmĒ (Amman: DĒr al-KindĒ, 2003).
- Al-Beblawi, Hazem, TĒrĒkh al-Fikr al-IqtiĒĒdĒ (Cairo: al-Hay'ah al-Misriyyah al-Ammah li al-KĒtab, 1997).
- Ben Ali, Benazzouz, Athar SiĒr al-FĒ'idah ĒalĒ IqtiĒĒdiyyĒt al-Duwal al-NĒmiyyah (Ph.D. Dissertation, Faculty Economic Sciences and Management, University of Algiers, 2004).
- Ben Ali, Benazzouz, MuĒĒĒarĒt fĒ al-NaĒariyyĒt wa al-SiyĒsĒt al-Naqdiyyah (Algiers: DĒwĒn al-MaĒbĒĒat al-JĒmiĒiyyah, 2004).
- Dahman, Ibn Abdelfattah, "SiĒr al-FĒ'idah wa MaĒdĒdiyyatuhu fĒ ŪĒĒj al-Azamh al-MĒliyyah al-RĒhinah," al-Mu'tamar al-DawlĒ al-ThanĒ xawla al-Azmah al-MĒliyyah al-RĒhinah wa al-BadĒ'il al-MĒliyyah wa al-MaĀrifiyyah, Khemis Miliana University Campus, Algeria, May 5-6, 2009.
- Edgmand, Michael R., al-IqtiĒĒd al-KullĒ: al-NaĒariyyah wa al-SiyĒsah, trans. Muhammad Ibrahim Mansur (Riyadh: DĒr al-MirĒkh, 1988).
- Haddad, Akram and Hadhloul, Mshhur, IqtiĒĒdiyyĒt al-NuqĒd wa al-MaĀrif (Amman: Dar Wael, 2005).
- Hamdi, Muhammad ben Saleh, "al-FĒ'idah Bayna al-SharĒĒh al-IslĒmiyyah wa al-IqtiĒĒd al-WalĒĒ," <http://www.veecos.net/portal/index.php>, Sep. 2013.
- Hammoud, Sami Hassan, TatwĒr al-ĀlmĒ al-MaĀrifiyyah (Cairo: Maktabat DĒr al-TurĒth, 3d edition, 1991).

- al-Haythi, Abd al-Hakim, AsÉlÉb al-IstithmÉar al-IslÉmÉ wa AtharuhÉ ÑalÉ al-AswÉq al-MÉliyyah (Damascus: DÉR RasiÉN, 1st edition, 2006).
- al-Haythi, Abd al-Razzaq Rahim Jady, al-MaĪÉrif al-IslÉmiyyah bayna al-Nazariyyah wa al-TaĪbfq (Amman: DÉR UsÉma, 1st edition, 1998).
- Ja'wini, al- Ahmed Hafiz, al-TaĪlÉl al-IqtiÉdf al-KullÉ (Cairo: Maktabat Ain Shams, no date).
- Keynes, John Maynard, The General Theory of Employment, Interest and Money, (Harcourt, USA: Brace and Company, 2002).
- Khalil, Sami, al-NaĪariyyÉt wa al-SiyÉsÉt al-Naqdiyyah wa al-MÉliyyah (Kuwait: Sharikat KÉzimah, 1st edition, 1982).
- Khalil, Sami, NaĪariyyat al-IqtiÉdf al-KullÉ (Cairo: MaĪÉbiĪ al-AhrÉm, 1994).
- Klise, Emgn S., Money and Banking (New York McGraw Hill Book Company Inc., 1964).
- Marshall, Alfred, Principles of Economics (Hampshire/New York: Pal grave Macmillan, 8th edition, 2013).
- Modigliani, Franco, "Liquidity Preference and the Theory of Interest and Money," *Econometrica*, vol. 12, No. 1 (January 1944).
- Muhammad, Yusuf Kamal, al-MaĪrifiyyah al-IslÉmiyyah: al-AsÉs al-FikrÉ (al-Mansoura, Egypt: DÉR al-Wafa', 2nd edition, 1996).
- Muslim, AbÉ al-×usayn Muslim ibn al-×ÉjjÉj, ØaĪÉĪ Muslim (Beirut: DÉR IĪyÉ' al-TurÉth al-ArabÉ, no date).
- Nassar, Ahmed, "LimÉdhÉ ×arramat al-SharĪĪah al-IslÉmiyyah al-RibÉ?," www.kantakji.com/fiqh/Files/Riba/riba.doc, 12 Sep. 2013.
- al-RÉzi, AbÉ ÑAbd AlĪÉh MuĪ ammad ibn ÑUmar ibn al-×asan, at-TafsÉr al-KabÉr (Beirut: DÉR al-Kutub al-ĪĪmiyyah, 2004).
- al-RifaĪi, Hassan Muhammad, al-IstithmÉr fÉ al-IqtiÉdf al-IslÉmÉ (Beirut: DÉR al-NafÉes, 1st edition, 2006).
- al-Subhani, ÑAbd al-Jabbar, "al-IstithmÉr al-KhÉĪĪ wa MuĪ addidÉtuhu min ManĪÉr IslÉmÉ," *Majallat al-SharĪĪah* (Yarmouk University, Jordan), No. 16, 2001.
- al-Salihi, Saleh, al-Manhaj al-TanmawÉ al-BadĪl fÉ al-IqtiÉdf al-IslÉmÉ (Cairo: DÉR al-Fajr, 1st edition, 2006).
- al-Sawi, Muhammad Salah, Mushkilat al-IstithmÉr fÉ al-BunÉk al-IslÉmiyyah wa Kayfa ÑÓlajahÉ al-IslÉm (al-Mansoura, Egypt: DÉR al-WafÉ', 1st edition, 1990).
- al-ShaĪrawi, Mustpha al-Sayyid, "ÑÓ'id al-MuĪÉmalÉt al-IqtiÉdiyyah fÉ al-Fikr al-IqtisadÉ al-WalĪÉ wa al-BadĪl al-IslÉmÉ," *al-Majallah al-'Īmiyyah* (published by Tanta Faculty of Commerce), No. 1, 1984.
- Suwan, Muhammad Hassan, AsÉsiyyÉt al-IqtiÉdf al-IslÉmÉ (Amman: DÉR al-ManÉhij, 1st edition, 2004).